

## قرار تركيا الأخير في ليبيا: باقون هناك



وبالنسبة الأكبر، وهي التي لا تتوقف عن تذكر الفاعلين الأساسيين في المشهد بانها الواقعة وراء وجودهم والضامنة لبقائهم، وأنها الحاضنة الرئيسية لشاريعهم الاستثمارية الناتجة بالأساس عما نهبوه من أموال الشعب الليبي، وتغطي على كل ذلك، بشعارات وهمية من نوع الوفاء للعلاقة التاريخية، والدفاع عن الأمن والاستقرار والحل السياسي. إن إعلان الأتراك عن استمرار بقائهم في ليبيا لا يعني إلا اتجاههم لفرض سياسة الأمر الواقع بالضغط على السلطات القائمة في طرابلس، وهو ما سيدفع إلى استمرار الصراع ويتواصل حالة الانقسام. وإذا كانت أنقرة تعتمد على عنصر الزمن في فرض دورها، فإن على المجتمع الدولي إما أن يحسم موقفه بكل حزم، أو أن يفضض يديه ويتخلى عن مزاعمه برعاية الحل، لأن الحل لن يتحقق وتتركيا تتحكم في مقاييد الحكم في ليبيا.

ستتحول إلى حكومة تصريف أعمال في الرابع والعشرين من ديسمبر، موعد الانتخابات المقرر. أولاً، لأن البرلمان ذاته بات فاقداً للشرعية والفاعلية. وثانياً، لأن الساحة الليبية ومعهما المجتمع الدولي، اعتادا على خرق التوافقات، وفرض سلطة الواقع على سلطة القانون. من يتابع المشهد في طرابلس، يدرك للوهلة الأولى أن صراعا على النفوذ يدار من قبل تيار الإسلام السياسي والقوى الجهوية وأمرأ الحرب، وجميعهم يربطون مصالحهم ببقاء القوات التركية في غرب البلاد، ويخشون المواجهة ليس مع الجيش كما يزعمون، وإنما مع الشعب الليبي الذي يستشرفون أنه سيطيح بهم عبر صناديق الاقتراع، كما أن صراعا محتدما على الثروة والمصالح تشارك فيه قوى داخلية وخارجية، وعواصم إقليمية ودولية وشركات عابرة للقارات، ولكن تركيا تدافع عما ترى أنه حقها في الفوز بقصب السباق،

وبالمقابل، يضع نائب الرئاسي عن إقليم طرابلس عبدالله اللافي كل البيض في سلة الإخوان، ويعلم دعمه لاستمرار الوجود التركي من منطلق جهوي، ويعين وزيرين من حكومة السراج مستشارين له وهما وزير الخارجية محمد السبيالة ووزير الدفاع صلاح الدين النمروش اللذان يعتبران من أبرز مهندسي الدور التركي. كما أن رئيس ما يفترض أنها حكومة للوحدة الوطنية الدينية تغلغت عليه النزعات الجهوية (مصراة) والفئوية (الأعمال) والمصالح الخاصة وهو الذي توجد إخوانية بارزة من بينها علي الصلابي، ليتخذ مواقف تكاد تجعل منه نسخة جديدة للسراج، وليرى المقربون منه أن لا مشكلة في نفس خارطة الطريق إلا استمرار الوضع على ما هو عليه، بما يعني بقاء السلطات القادمة من اجتماع جنيف في الحكم، وعدم التأثير بما نص عليه البرلمان من أن الحكومة

واقطع النظر عن الأهداف الخفية والمعلنة، فإن رسالة الوفد التركي واضحة بالنسبة إلى الداخل التركي وعلى الأقل، وهي قطع الطريق أمام مؤتمر برلين 2، وأمام تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2570 الصادر في أبريل الماضي، وأمام الاتفاق العسكري للجنة المشتركة الموقع منذ ثمانية أشهر، وكذلك أمام الجهود الإقليمية والدولية، وذلك بالإعلان، وبوضوح تام، أن أنقرة لن تسحب قواتها من ليبيا، وهو ما يعني إعادة خلط الأوراق من جديد، وتهميش الاتفاق السياسي المنبثق عن ملتقى تونس للحوار السياسي في نوفمبر الماضي، اعتباراً إلى أن قوى ليبية عدة ترى أن لا توحيد للمؤسسة العسكرية في ظل الوجود التركي، ولا مجال لتنظيم انتخابات في بلد تخضع عاصمته ومنطقته الغربية للتدخل الخارجي بشكل سافر، ولحكم ميليشيات مسلحة لا تزال تتناول على القانون وعلى فكرة ومفهوم الدولة كما حدث في العجيلات الخمس الماضي، حين أدى هجوم ميليشيات "الفار" على ميليشيات "شلفوح" إلى اشتباكات في الشوارع أدت إلى مقتل 7 وإصابة العشرات، في ظل صمت حكومة عبدالحميد الدبيبة. لم يعد غائبا عن المتابعين، أن هناك صراعا حقيقيا في مراكز النفوذ داخل طرابلس، وأن رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي بات شبه معزول، وأن نائبه عن إقليم فزان موسى الكوني غير سعيد بما يجري حوله، حتى أنه غرّد منذ أيام "عزرا فايز السراج، فكل منا فايز السراج". بما يعني أن لا فرق بين ما كان وما هو كائن، وهو الذي استقال في يناير 2017 من ذات المنصب تقريبا الذي وصل إليه عبر اتفاق الصخيرات، بينما تتعرض وزيرة الخارجية نجلاء المنقوش إلى حملات معادية بسبب موقفها من الوجود الأجنبي، ولو أن أهمية حضورها البروتوكولي كواجهة تساعد على تلميع صورة الواقع باعتبارها أول امرأة تسلم حقيبة خارجية في الخارج في بلادها منذ الاستقلال، ولولا الدعم الدولي الذي تحظى به لأقليت من منصبها.

والإغارات ومن معهم ووراهم في المدن الساحلية الغربية، وتحويل القبائل إلى مجرد مصدر لدفع الضرائب والإتاوات وتهجير العصاة من أنبائها إلى دول الجوار، لتستمر ظاهرة البلد الطارد لأهله الأصليين، حيث أن ليبيا التي لا يتجاوز سكانها اليوم سبعة ملايين نسمة، هي ذاتها التي لديها في الدول المجاورة ما لا يقل عن 40 مليوناً من ذوي جذور ليبية تعرضوا للتمييز والإبعاد القسري خلال حكم العثمانيين، من بينهم 25 مليوناً في مصر وحدها، لا يزالون يذكرون ما رواهم لهم الآباء والأجداد عن المجازر التركية في حقهم. مساء الجمعة، وصل وزير الدفاع التركي إلى مطار معيتيقة ومعه رئيس الأركان في زيارة مفاجئة، قادمين من قاعدة الناتو في صقلية الإيطالية، وكان لافتاً أن أي تنسيق مع السلطات الأمنية الليبية لم يحصل، بل إن السلطات السياسية فوجئت بوصولهما، كما أن عملية استقبال الوزير ورئيس الأركان تمت من قبل الضباط الأتراك دون غيرهم بعد أن استبعدوا نظرائهم المحليين. ومن الغد التحق بهما وفد كبير من أنقرة يضم وزير الخارجية والداخلية ورئيس المخابرات ورئيس دائرة الاتصال برئاسة الجمهورية التركية والمتحدث باسمها، ليكتسل المشهد السوريالي للقاءات مع رئاستي المجلس الرئاسي والحكومة، كان الهدف الخفي منها إعداد الملف الذي سينقله أردوغان معه إلى بروكسل لعرضه على الرئيس الأمريكي جو بايدن خلال أول لقاء بينهما على هامش قمة الناتو، فيما كان الهدف المعلن هو تأكيد الوفد التركي الضخم أن وجود قواتهم في ليبيا سيتواصل، وأن مهمتهم لم تنته بعد، وأنها موجودة تنفيذاً لاتفاق سيادي بين البلدين في إشارة إلى مذكرة التفاهم المثيرة للجدل المبرمة بين رئيس المجلس الرئاسي السابق فايز السراج والرئيس أردوغان في السابع والعشرين من ديسمبر 2019 وما تلاها من اتفاقيات جرى التوقيع عليها تحت ضغط الأزمة من قبل أطراف جليها المجتمع الدولي للحكم دون شرعية شعبية أو برلمانية.

الحبيب الأسود  
كاتب تونسي

لم يكن النظام التركي في حاجة للانتظار مخرجات مؤتمر برلين 2 للإعلان عن قراره النهائي بشأن إجلاء قواته النظامية ومترزقته عن الأراضي الليبية، وإنما قال كلمته، وأكد أنه باق في القواعد والمسكرات انطلاقاً مما اعتبره وزير الدفاع خلوصي أكار علاقة تاريخية امتدت 500 عام، في إشارة إلى الاحتلال العثماني الذي دخل طرابلس عام 1551 بدعوى تحريرها من قوات القديس يوحنا، ليحتلها ويتحكم بمصير شعبها وينهب ثروتها قبل أن يسلمها للاحتلال الإيطالي عام 1911.

## إعلان الأتراك عن استمرار بقائهم في ليبيا لا يعني إلا اتجاههم لفرض سياسة الأمر الواقع بالضغط على السلطات القائمة في طرابلس، وهو ما سيدفع إلى استمرار الصراع وتواصل حالة الانقسام

ولم يبق أكار عند هذا الحد بل زعم أن "الأتراك ليسوا أجنبي"، أي أنه لا ينطبق عليهم قرار إجلاء القوات الأجنبية عن ليبيا، وأكد أن قوات بلاده باقية ومستمرة في مهامها وأن المشكلة في حفر، في إشارة إلى قائد الجيش خليفة حفتر، الذي يبدو أن الأتراك يرون أن مهمتهم في ليبيا لا تكتمل إلا بالقضاء عليه لفسح المجال نهائياً أمام أتباعهم من الإخوان وأمرأ الحرب ولولبي الفساد وحاملي شهادات الانتماء السياسي للعثمانية الجديدة، للتحكم في ليبيا كما كان عليه الأمر قبل قرون من خلال تشكيل مجتمع الباشوات

## حملة طائفية شعبية ضد تاريخ العراق

## العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير

مختار الدبابي

كرم نعمة

منى المحروقي

مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني

سعيدة العيقوبي

تصدر عن

Al-Arab Publishing House

المكتب الرئيسي (لندن)

The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road

London, W6 8BS, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999

Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department

Tel: +44 20 8742 9262

ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk

editor@alarab.co.uk

معموم وطائفيون آخرون ضمن هذه الحملة القبيحة. إذا حسبتنا أن إزالة رأس المنصور قد تدعى لأسباب ثارية، فهل يعني ذلك أن علينا أن نتوقع في وقت آخر، تغيير اسم بغداد نفسها التي بناها المنصور إلى اسم من أسماء أئمة الشيعة؟ إن التاريخ الذي يكتب بقلم واحد ويعقل واحد هو تاريخ لا يستحق القراءة، كذلك فإن بلادنا بتاريخ كهذا سيصعب عليه البقاء، كما يقول الكاتب جعفر المظفر وهو عراقي شيعي. سادت بعد الاحتلال، ظاهرة نصب تماثيل باهتة نحاً ومعنى ودوقا، انفقت عليها الدولة مئات المليارات من الدنانير العراقية لتشويه واقم الفن في العراق لأناس لا علاقة لهم بالفن من قريب أو بعيد، وإنما فقط لنهب الأموال بصفة مسوغة من خزينة الدولة قبالها رفع التماثيل التاريخية المهمة، في حين أن في العراق فنانين مبدعين عالميين بحق، كما قال لي الأمين العام لجائزة أوروك الدولية النحات فامر الناصري الذي دعا إلى الحفاظ على قيمة الأعمال الجميلة، مطالبا كل المعنيين أن يتخذوا بغداد وأن تبقى شامخة بجمالية منجزاتها التشكيلية المهمة، وأن يحافظوا عليها. خلاصة القول إن دعاة الحملة الجديدة لإزالة التماثيل المرتبطة بحقبة حكم حزب البعث والرئيس الراحل صدام حسين يستهدفون إحياء المشاعر الطائفية وإثارتها لتكون غطاء يخفي المنهج الإيراني لمسح الهوية العراقية، بعد أن تراجعت حدة الطائفية في السنوات الأخيرة للحصول على مكاسب سياسية في الانتخابات العامة المقررة في أكتوبر المقبل، وبعد تصدع سمعة بعض الجماعات بين أوساط المواطنين الشيعة، وقد فات هؤلاء أن مساعيهم هذه تذهب أدراج الرياح، بعد الوعي الواسع الذي خلقتة ثورة أكتوبر الشبابية في العراق، وبعد كل ما عاناه العراقيون من حكم الطائفيين ودعاة المحاصصة والتقسيم.

أثرية تضم أهم المعالم الأثرية المكتشفة غير المنقبة للدولة العباسية. إن واحداً من أهداف هذه الحملة الطائفية التي تصاعدت في هذا الوقت بالذات، هي التغطية على مسرحية اعتقال القائد الميليشياوي قاسم مسلح وإطلاق سراحه وصك قضائي يبرئه من التهم كلها، ولإشغال الناس عن هذه المهزلة، كما تهدف إلى التغطية على من قتل الثوار وكيف بُرئ مسلح في ساعات وهناك الآلاف مغيبون في السجون لا أحد يسأل عنهم، فضلا عن أن هناك جهات سياسية فاشلة تريد استمرار حوادث التاريخ لأغراض انتخابية من أجل إرباك الوضع لصالحها، كما هي مهزلة محاكمة هشام بن عبدالمك قبل سنوات بمحاكمة الكوفة في مسرحية هزيلة مخزية تعبر عن مدى الحقد الفارسي للانتقام من العرب تحت سلسلة من الروايات الكاذبة على مدار التاريخ الإسلامي، هناك هدف آخر وراء إعدام الآثار الدالة على الهوية العربية للعراق أفصح عن معمم طائفي تداولت وسائل التواصل الاجتماعي مطالبته في صفحته الشخصية المسؤولين في بغداد بوضع تمثال الإمام الخميني بدلا من "الفاسيق" أبي جعفر المنصور" على حد قوله، وتغيير اسم منطقة المنصور إلى روح الله وتغيير اسم شارع إلى شارع الحاج قاسم (سليمان)، وهذا الكلام رددته

إلى الشيعة رغم أن المقبرة تدفن فيها عشائر المنطقة موتاهم منذ سنوات وهي موقوفة لهم، وتعاين الآثار العباسية من الإهمال والمحو وتعهد شراء الأراضي التي تقع عليها لتدميرها ومسحها من الوجود، ويهدمون قصر بكوارا، وهو قصر أمر ببنائه الخليفة العباسي المتوكل على الله في جنوب سامراء. ويعتدون باستمرار على قصر الجوسق بمدامته ويوضع معالم حديثة لتغيير طابعه وطمسه، وحولوا البركة الحسنة التي تغنى بها البحري إلى محميات لميليشيات موالية لإيران، ومسحوا للعبة الشعبية بشراء قطعة أرض تبلغ مساحتها 200 ألف متر مربع، تقع ضمن حدود الآثار المحرمة، حسب قانون الآثار العراقي والتي أعلنتها منظمة اليونسكو سنة 2007 من ضمن "المواقع العالمية للتراث"، لإقامة مشاريع دواجن وتربية ماشية ولطمس منطقة

كما يزعمون، وإنما يرتبط بملوثهم القومية، فهم يكرهون الخليفة عمر بن الخطاب لأنه أطفأ نار الجوسية في معركة القادسية والمدائن وأدخل بلاد فارس إلى الإسلام، ويكرهون أبو جعفر المنصور لأنه قتل أبامسلم الخراساني وأنهى نفوذ الفرس في الدولة العباسية، ويكرهون خالد بن الوليد لأنه قتل هرم، ويكرهون المثنى بن حارثة الشيباني لأنه قتل يهمن، ويكرهون هشام بن عتبة لأنه قتل الهرمزان، ويكرهون هلال بن علقمة التميمي لأنه قتل رستم وهو الذي صاح بصيحه المشهورة "قتلت رستم ورب الكعبة"، ويكرهون القعقاع بن عمرو لأنه قتل الفيرزان على مشارف همدان في معركة نهاوند، ويكرهون النعمان بن مقرن لأنه قائد جيش المسلمين في معركة نهاوند التي تعد من المعارك الفاصلة في تاريخ الفتوحات الإسلامية في بلاد فارس، لذلك سميت بفتح الفتوح، وكانت بقيادة النعمان بن مقرن نفسه، ويكرهون سعد بن أبي وقاص لأنه قاد جيش القادسية الذي تباهى به الرسول قائلا "هذا خالي فليرني كل امرؤ خاله"، ويكرهون هارون الرشيد لأنه قضى على البرامكة الفرس، ويكرهون صلاح الدين الأيوبي لأنه أنهى حكم الدولة الفاطمية في مصر. لو كانوا مسلمين حقا لما نسجوا لكل واحد منهم ألف قصة والف رواية من الكذب لتشويه تاريخ رموز الإسلام الذين نشروا نوره في أقصى بقاع الأرض، فقط لأنهم دكوا قلاع الشرك وأنهبوا دولة الفرس. إنهم يواصلون نهجهم التخريبي في إعدام هوية العراق العربية، عبر التخطيط لتفجير ملوية سامراء التي بناها الحميد سعيد بقصيدة جاءت "بنيت فوق قبور آل البيت وأنصارهم"، ويسعون إلى الاستيلاء على قصر الحير بزعم أنه كان سجنا للإمامين علي الهادي والحسن العسكري. ويتدخل السفير الإيراني إيرج مستجدي في شؤون العراق، مطالبا بتقسيم محافظة صلاح الدين إلى محافظتين على أساس طائفي، ويستقلون على تحويل ملكية مقبرة "أبوالمحسن" في منطقة الفرحانية من الوقف السني

د. باهرة الشيكلي  
كاتبة عراقية

الشيعة في العراق شيعتان: عرب عراقيون شيعية، وخليعة سرطانية في جسم التشيع العربي، وهذه الخليعة تعتنق عقيدة مستمدة من التشيع الفارسي الذي قعد المصويديون في بلاد فارس قواعده حتى أصبح ديناً آخر لا علاقة له بالإسلام والتشيع الحقيقي. الموالون للتشيع الفارسي، وإن كانوا ينتمون إلى عشائر عربية ويحملون الجنسية العراقية لكنهم يغرغون في بحر العرب الشيعة، الذين يمثلهم، الآن ثوار أكتوبر. ذلك مهم لهم صورة ما يجري في العراق، حين اشتعلت مواقع التواصل الاجتماعي قبل أيام، بقضية واحدة هي إزالة تمثال مؤسس بغداد المدورة أبو جعفر المنصور. وهذا التمثال نفسه تعرض لتفجير نفذته هؤلاء الطائفون، أواسط شهر أكتوبر 2005. قاد الموجة القبيحة في تخريب جماليات بغداد معمم اسمه جلال الصغير منذ سنة 2003 وعاد سنة 2006 بحملة تعبوية طائفية وشعبوية ضد التاريخ، عندما طالب باستبدال الأسماء التاريخية الرشيد والمنصور والأمين والمامون بأسماء إيرانية، وامتدت حملته إلى التاريخ وانزلق إلى فخها بعض أساتذة التاريخ في جامعة الكوفة عندما أقدموا على تشكيل محكمة وأصدروا أحكام الإعدام على أسماء ارتحلت عن دنيانا قبل 1400 عام. عام 2005، كتب الشاعر العراقي الكبير حميد سعيد قصيدة جاءت اعتذاراً للخليفة العباسي إثر الهجمة البربرية على تمثاله، وجاءت بياناً تاريخياً أعاد فيه الشاعر الاعتبار، لا إلى المنصور فقط بل إلى بغداد وإلى التاريخ العربي الإسلامي، ويستعيدنا العراقيون في كل مناسبة، وهي تشغل الآن وسائل التواصل الاجتماعي. تعالوا، الآن، نفتش عن مكنى له الفرس الكرامية، لنعرف أن عداهم للعرب والإسلام لا يرتبط بالدين،

